الفلسطينيين في العودة الى ديارهم أو في التعويضات. طبيعي ألا تكون اسرائيل راضية عن مضمونه وبخاصة عن البند ١١ منه. وقد استغلت، فيما بعد، نقاط ضعف عديدة فيه لإفشاله وتحييد نتائجه وانعكاساته بصورة كلية. وقد فعلت هذا بعد أن تمكنت في البداية من استثماره لصالحها بصورة جيدة. وللتعرف على الطرق التي اتبعتها اسرائيل لافشال القرار، لابد من أن نتطرق من قبل الى حقيقة تفسيرها لما ورد فيه. فقد زعمت، أولاً، ان هذا القرار، «خلافاً لما يعلنه العرب»، لا يشير الى حق اللاجئين في العودة الى ديارهم، بل يورد أربع طرق لحل مشكلتهم هي: العودة الى مكانهم الاصلي؛ توطينهم من جديد؛ اعادة تأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً؛ ودفع تعويضات مقابل ممتلكاتهم. أي ان اسرائيل ترى ان العودة هي أحد الحلول المقترحة فقط «ولا تسري على جميع اللاجئين»[٥٣]. كذلك فقد زعمت ان هذا الحل أيضاً، أي العودة، «ليس خاضعاً للقرار المطلق ولرغبة اللاجئين. فالقرار يعني أن رغبة لاجئين معينين في العودة تحددها شروط ثلاثة هي: أولاً: عليهم العيش بسلام مع جيرانهم، أي الاعتراف بوجود اسرائيل والتسليم بالواقع السياسي والقومي الجديد. ثانياً: عندما اتخذ القرار لم تكن النتائج النهائية [للحرب] معروفة بعد... ثالثاً: ينص القرار على انه «سيُسمح» [بعودة اللاجئين]، وبطبيعة الأمور يجب أن يفهم ان هذا السماح يمكن الحصول عليه فقط من حكومة اسرائيل صاحبة السيادة، التي تسيطر على أراضيها وتقرر من يدخلها ومن لا يدخلها. وواضح أن هذه الحكومة يمكنها فقط السماح بذلك، بعد أن تقوم بفحص مجمل العلاقات والظروف السائدة بينها وبين جيرانها، وعلى أساس نظرة اللاجئين الى اسرائيل»[٥٤]. وهذا يعني أن اسرائيل ربطت مسألة عودة اللاجئين الى ديارهم، كما نص عليه القرار رقم ١٩٤، بقضية التسوية الشاملة بينها وبين العرب، وما «تستوجبه» من اعتراف عربي رسمي بوجودها؛ الأمر الذي جوبه برفض عربي شامل.

انطلاقاً من هذا الفهم بدأت اسرائيل تعاملها مع هذا القرار، قاصرة اهتمامها على احباط مضمونه، وخصوصاً البند ١١ منه المتعلق بحق اللاجئين في العودة. وقد أدركت أنه ليس من صالحها اتخاذ موقف الرفض الكامل والمتشدد، خصوصاً وأن الولايات المتحدة هي احدى الدول المشاركة في لجنة التوفيق، ومن شأن موقف متشدد كهذا أن يؤثر سلباً على تطور العلاقات معها، الأمر الذي كان سيضر بمصالح اسرائيل على المديين القصير والبعيد. فعلى المدى القصير، كانت اسرائيل تتطلع الى كسب تأييد الولايات المتحدة ومساعدتها في الحصول على اعتراف دولي بها، وفي تثبيت مكاسبها الاقليمية والديموغرافية كما حققتها خلال الحرب، وذلك بواسطة تقوية مركزها السياسي والعسكري وتحييد فعالية الضغوط العربية التي كانت تفرض عليها عبر أوساط دولية عديدة، ومنها الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى. أما على المدى البعيد، فقد كانت اسرائيل تخطط للاندماج كلياً بالاستراتيجية الاميركية في المنطقة؛ الأمر الذي كان يتطلب الوصول الى إقامة علاقات خاصّة ومميّزة بينها وبين الحكومة الاميركية. كذلك ارتأت ان من مصلحتها اتباع جانب المرونة في تعاملها مع القرار رقم ١٩٤ ريثما تسنح لها الفرصة لافشاله بصورة كاملة. وقد ساعدها الرفض العربي القاطع لجميع اقتراحاتها، في اتباع اسلوب المرونة حيث تمكنت، بواسطته، من المحافظة على مواقعها وسياستها، واستثمار القرار لصالحها.